(٢) القضية الفلسطينية دوليا

[I]

لا ريب ان اهم تطور دولي شهدته القضية الفلسطينية في الفترة الاخيرة هو انعقاد مجلس الامن الدولي لمناقشة القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط بشكل عام ٠ والسمة البارزة لهذا الاجتماع كونه جاء نتيجة انتصار سابق للدبلوماسية السورية ـ الفلسطينية عندما رفضت سوريا التمديد لقوات الطوارىء في الجولان ما لم يوافق مجلس الامن على اجراء مناقشة عامة للقضية الفلسطينية في تاريخ محدد ٠ وتميزت جلسات مجلس الامن بحضور منظمة التحرير الفلسطينية للمناقشات وغياب اسرائيل عنها للمرة الاولى احتجاجا على هذا الحضور ٠

قبل بدء المناقشات اجرت كافة الاطراف المعنية من عربية واجنبية اتصالات دبلوماسية واسعة وتحركات سياسية هامة بغية الاعداد للمناقشات وبلورة المواقف منها وحولها ، ولا بد من استعراض مواقف الاطراف الرئيسية وتحركاتها باعتبارها شكلت الخلفية السياسية والدبلوماسية لاجتماعات مجلس الامن نفسه ٠ ونبدأ بسوريا على اعتبار ان مناقشات المجلس جاءت نتيجة تحركاتها ومواقفها السياسية السابقة ٠

اجرى المسؤولون السوريون سلسلة من الاتصالات العربية والدولية بهدف تنسيق المواقف التي سيجري التعبير عنها في مجلس الامن ودراستها ٠ ومن اهم هذه الاتصالات المشاورات التي جرت مع الاردن والوفود العربية عموما في هيئة الامم بالاضافة الى الجولة التي قام بها وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام في عدد من اقطار الخليج العربي والسعودية لهذا الغرض حيث بحث الخطوط العريضة لورقة العمل السورية التي سيستند اليها مشروع القرار المقدم للمجلس ٠ وتركزت هذه الاتصالات السورية حول النقاط التالية : (أ) مطالبة المجلس بضرورة تطبيق توصيات الجمعية العمومية المؤيدة لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم دون تدخل والعودة الى منازلهم واراضيهم الاصلية ، (ب) انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة من اجل اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة ٠

اما منظمة التحرير فقد تبلور موقفها بعد سلسلة من الاجتماعات والمشاورات والاتصالات كانت حصيلتها ضرورة التركيز على النقاط التالية في مجلس الامن : (أ) حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره على ارضه، (ب) حق الشعب الفلسطيني في اقامة سلطته الوطنية المستقلة ، (ج) حق الفلسطينيين كافة في العودة الى اراضيهم التي طردوا منها ، (د) انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية المحتلة ٠

لم يكن موقف نظام السادات ـ كما تبلور قبل بدء مناقشات مجلس الامن ـ منسجما مع التنسيق السوري ـ الفلسطيني بسبب خضوع السلطات المصرية لشروط اتفاقية سيناء والتزاماتها ومتطلباتها ٠ في الواقع عمل كبار المسؤولين المصريين على التشويش على مناقشات مجلس الامن قبل بدئها والتقليل من اهميتها ٠ فعلى سبيل المثال صرح وزير الخارجية المصري اسماعيل فهمي في اوائل شهر كانون الثاني بأنه واثق من ان مؤتمر جنيف سيستأنف اعماله في النصف الاول من ١٩٧٦ بحضور منظمة التحرير على الرغم من ان كافة الدلائل كانت وما زالت تشير الى تعذر مثل هذا الحدث والى انتقال وزن الثقل الدولي في مناقشة القضية الفلسطينية من مؤتمر جنيف (الذي يبدو دوما انه سينعقد في المستقبل القريب ولا ينعقد ابدا) الى مجلس الامن الدولي ٠ وعلى اثر هذا التصريح خرج فهمي على الامة العربية ببيان هام حدد خطوط السياسة الخارجية المصرية عشية انعقاد مجلس الامن ٠ وكان اهم ما جاء في هذا البيان ما يلي : (أ) الدعوة الى انعقاد مؤتمر جنيف في اقرب وقت ممكن وقبل انقضاء النصف الاول من العام الحالي لان المناخ اصبح مواتيا لاشتراك منظمة التحرير فيه على قدم المساواة